الانباء التشيكية وصحيفة «هيومانتيه» الفرنسية(٣٥).
وقد رفضت السلطات منح تصريح سفر للناطقين باسم اللجنة وهما السيدان محمد ميعاري (عضو اللجنة المركزية لحركة الارض المحظورة) وزاهي كركبي (عضو لجنة راكاح المركزية) من حيفا . وقد قدم سليم القاسم (عضو بلدية الناصرة) بيانا تحدث فيه عن الاوضاع التي تتردى بهسا الجماهير العربية في اسرائيل وخاصة فيما يتعلق بحرية التنقل وقال : ان عددا لا يستهان به من بين الجماهير العربية محظور عليهم مغادرة اماكن سكناهم او بيوتهم بموجب قوانين الطوارىء لا لذنب اقترفوه ، وانما بسبب موقفهم السياسي ومقاومتهم السياسة الرسمية لحكومة اسرائيل. وذكر انه منذ حرب حزيران تضاعف عدد المقيدين بموجب هذه القوانين الى ان وصل الى ٨٠٠ مواطن عربي، بجانب العشرات من المعتقلين اداريا، وان كثيرا من المقيدين يتوجب عليهم ان يثبتوا وجودهم يوميا في احد مراكز الشرطة ، والا يغادروا منازلهم منذ مغيب الشمس كل يوم حتى شروقها في اليوم التالي . ومن بين هذه المئات عدد من السياسيين المعروفين والشعراء الوطنيين والمحامين والنقابيين وقادة حركة النساء الديمقراطيات . ثم قال : « ... حتى المدة الاخيرة كانت تمنح تصاريح تنقل لاولئك المقيدين بهدف الزيارة والعمل ولكن خلال الشهرين الاخيرين حرموا من مثل هذه التصاريح ، وبالتالي حرموا من مزاولة اعمالهم . وحتى أن افرادا منهم حرموا من قضاء شهر العسل وزيارة اقربائهم خارج اماكن سكناهم » . وقال ان بعض اعضاء المجالس المحلية والنقابيين لا يستطيعون الاتصال بناخبيهم ، اذ أن اغلبهم من العمال الذين يعملون خارج القرية في النهار ، وعندما يعودون في المساء يكون ممثلهم مقيدا بقانون الطوارىء الذي يفرض عليه لزوم بيته من غروب الشمس حتى شروقها .
وقد قالت المحامية لانغر : ان وسائل قانونية اتبعت لالغاء هذه الاوامر ، فرفعت قضايا الى محكمة العدل العليا ، ولكن دون طائل ، اذ اعلنت المحكمة بانها لا تتدخل في صلاحيات سلطات الامن في الدولة . واما بالنسبة للمعتقلين الاداريين فقد أجابت : ان اللجنة الاستشارية (وهي لجنة من حاكم محكمة العدل العليا ومدنيين لها حق سماع المعتقل ورجال الامن ، تعطى توصي غير مقيدة ولا يمكن للمحامي او للمعتقل سماع اقوال رجل الامن ، او الاطلاع عليها . انها لجنة صورية تماما) ليست لها صلاحيات بالمرة ، وأن البحث أمامها ليس له صفة ديموقراطية . وقالت : ان زملاءها من المحامين العرب يواجهون مضايقات عدة . فبعض المحامين لا يسمح لهم بالسفر من حينا للمرافعة عن موكلهم امام محاكم في القدس وغيرها . وذكر القاسم : ان المواطنين المفروضة عليهم أوامر الاقامة الاجبارية في البيت هم ايضا معرضون «لزيارات» مفاجئة من قبل الشرطة، في كل ساعة من ساعات الليل ، والى التحقيق في هويات الضيوف من الاقرباء والجيران وانهم منذ سنوات لم يشاهدوا فلما او يشتركوا في حفلة اجتماعية او مناسبة ليلية . وفي جواب على سؤال اخر حول المقارنة بين اسرائيل والدول العربية واعتقال يهود مصر ، اجاب : اننا هنا لنحتج على الظلم الواقع على الجماهير العربية . واردف قائلا ، لا علاقة للامن وسلامة الجماهير بهذه التقيدات فاحيانا تفرض لتمنع عضو مجلس عمال او مجلس بلدي او نشيطا سياسيا من حرية الانتخابات .
وقالت المحامية لانغر في ردها على أحد الاسئلة : ان دولة تسير بموجب القانون والنظام عليها ان تمنح الفرصة لكل مواطن للدفاع عن نفسه ضد كل حيف واقع عليه . واستشهدت بما جاء في الفيلم السينمائي « زد » حيث لم تؤمن السلطات بالمحاكم ولا بالنائب العام بل بأقوال مفتش الشرطة فقط .
واذا كانت السلطات قد قدمت اوامر الاقامة الاجبارية للعناصر الوطنية، فانها في المقابل أغدقت بعض « نعمها » على صنائعها والموالين لها . ففي اعقاب اختيار سيف الدين الزعبي نائبا لرئيس الكنيست نشأت فكرة تعيين بعض « عرب البلاط » في مناصب نواب وزراء ، ومنهم عبد العزيز الزعبي (مبام) نائبا لوزير الصحة، وسيف الدين الزعبي نائبا لوزير الزراعة ، اذ لم يرد حزب المباي (حاليا العمل) أن يكون المبام سباقا في ميدان التضليل والمناورة ، ورأت الصحافة انها خطوة «مباركة» مع أنها جاءت متأخرة(٣٦). كما سرت اشاعات بأن النائب جبر معدي يطالب بأن يكون نائب وزير الشرطة ، وكذلك نشأت حساسيات عند بعض النواب العرب الاخرين . واهم هذه الدوافع لدى السلطات تضليل الرأي العام العالمي والعربي والمحلي . ومن اساليب سياسة اسرائيل الخارجية ايفاد بعثات وشخصيات عربية للدعاية لها في الولايات المتحدة واوروبا الغربية .